رسالة (ما أنا قلت)
لأبي العلاء علي بن محمد القوشجيّ (ت 879هـ)

دراسة وتحقيق:
د. محمَّد عبد السَّلام محمَّد اسويسي
قسم اللغة العربية وآدابها/كلية الآداب/جامعة المرقب

الملخص:

يتضمَّنُ هذا البحث دراسةً وتحقيقًا لرسالة: (ما أنَا قُلْتُ) لأبي العلاء علي القَوْشَجِيّ (ت879هـ) التي ناقشَ فيها حُكم تقديمِ المسندِ إليه إذا قُدِّم الفاعل على الفعلِ، وكانَ الاسمُ المُقدَّمُ واقعًا عقبَ النَّفْيِ في قولهم: (مَا أنَا قُلْتُ)، وقدْ رأى المُحقِّقُ نشْرَ الرسالةِ والعنايةَ بها؛ لأنَّها – فيمَا اطَّلع – لمْ ترَ النُّورَ منْ قبل، ولمْ تحظَ بالتَّحْقيقِ والنَّشرِ.

هذه الرِّسالةُ اسْتعرَضَ فيهَا المُؤلِّفُ آراءَ العُلماءِ قبلَه في مسألةِ تقديمِ المُسند إليه على الخبرِ الفعلي، واستطاع بفكرِهِ الثَّاقِبِ أنْ يُناقشَهُم، ويعْترضَ عليهم، ويتعقَّبَ كلامهُم، ويخرجَ بنتائجَ مُهمَّة في هَذا الباب. هذا، واشْتملَ البحْثُ علَى مبْحثيْنِ: الأوَّل للدراسَةِ، والآخر للتَّحقيقِ. أمَّا مبحثُ الدِّراسَةِ، ففِيهِ التَّعريف بالمؤلفِ، والتعريف بالرِّسَالةِ، وأمَّا مبْحَثُ التَّحقيقِ، فقدِ اشْتملَ علَى النَّصِّ المُحقَّقِ.

الكلمات المفتاحية: البلاغة؛ أحوال المسند إليه؛ تقديم المسند إليه؛ ما أنا قُلْتُ.

مُقدّمَة:

هذِه رسَالةٌ قيمةٌ منْ رسَائلِ العلَّامة أبي العَلاء عليّ القَوْشَجِي في تقديمِ المُسْنَدِ إليهِ، وهي المعروفَةُ برسالة (مَا أنَا قُلْتُ)، رسالةٌ صغيرةُ الحجْمِ، جليلةُ القدرِ. وقدْ دَفعَني إلى تحقيقِها أني قرأتُ تعليقًا لموسَى يلدز أحَد أسَاتذةِ اللغةِ العربية بجامعةِ غازي بتركيَا يَذْكُرُ فيهِ أنَّهُ لاحَظَ – أثنَاء زيارته لبعضِ الجامعات الأردنية –كثيرًا من المُخْتصين في اللغةِ العربيَّةِ وآدابها منَ الأساتذةِ العرب يجهلونَ العلَّامة القَوْشَجِيّ، فأردتُ أن أُقدِّمَ الشيخَ للقُراءِ، فكانتْ هذه الرسالة التي أغْراني عنْوانها الجذَّاب؛ لأنَّهُ يُنبئ عنِ اخْتيارِ أديبٍ بارعٍ، وعالم

مُتمكّن، وحينَ قلّبتُ صفحاتها، وجدتُها رسالةً قيّمةً، حقيقة بأن يُبذَل فيهَا الجهد والوقْت، وممَّا دفعني أيضًا أهميتُهَا، وعدَم تنَاولِ البَاحثينَ لهَا.

وقد عثَرْتُ على نُسْختيْن لهَا، فشَرعتُ في نسْخِها، ومُقابلة نُسختيْها، وقد وجدتُ أنَّ اختيارَ إحداهُما أصْلاً للأُخْرى عَملٌ صعبٌ، فقُمْتُ باختيارِ مَا أراهُ صَوابًا منهُمَا، ومَا ترجَّحَ عندِي منْ خلالِ المصادِر وقرائنِ السِّياقِ، وأثْبتُّ في الحاشيةِ ما يُخالفُه، والصَّوابَ في المتْنِ، وقد أثْبَتت بعضَ السَّقط من كتابِ الإيضَاحِ للقزويني.

وقَد خدمتُ النَّصَّ؛ بتتبُّعِ الأقوالِ التي أوردَها المُؤلف، فعزوتُها إلى أصحَابها، ووثَّقْتُها منْ مُؤلفاتِهم، وجعلتُ قبلَ الرِّسالة تمهيدًا، عرَّفتُ فيه بالمؤلف، وتحدثْتُ عنِ الرِّسالة؛ فبيّنتُ عُنوانها، ووثَّقْتُ نِسبتَها إلى مؤلفِها، ثُمَّ قدَّمْتُ وصْفًا للنُّسْختينِ المخْطوطَتيْنِ اللتين اعتمدتُ عليهمَا في التَّحقيقِ.

واللهَ أسألُ أنْ ينفعَ بهذا الجهد، وأنْ يجعلَهُ لبنةً في خِدْمَةِ البلاغَةِ العربيةِ وخدمةِ لُغتِنا العربية، لغة القرآنِ الكريم.

المبحث الأول

المبحث الدراسي

أولاً – التعريف بالمؤلف:

هُوَ عليٌّ بنُ مُحمَّدٍ القَوْشَجيّ – بفتحِ القَافِ وسُكونِ الواوِ وفتحِ الشِّينِ المُعجمةِ، بعدَهَا جيمٌ وياءُ النِّسْبةِ – ومعنى لفظُ "القَوْشَجِي" بالعَربيةِ: "حَافِظ البَازيّ"[1]، وقدْ أخَذَ هذا اللقَبَ مِنْ أبيهِ الذي كانَ يخدمُ الأميرَ "ألغ بك" مَلك مَا وراءَ النَّهْرِ، إذْ كانَ يحفَظُ لهُ البزاة[2]. ويُلقَّبُ القَوْشَجِيُّ بـ"علاء الدِّين"، و"ملَّا عليّ القَوْشَجِي"[3]. أمَّا ولادتُه فلمْ تُحدِّدْ لنا المَصادرُ التي ترجمَتْ لهُ تاريخَ مولدِه ولاَ مكانَهُ، وإنَّما اكتفتْ بأنَّ أصلَهُ من سَمَرْقَنْد[4].

نَشَأ القَوْشَجِيُّ بسَمَرْقَنْد نشأةً عِلميةً بينَ أحْضانِ الأميرِ "ألغ بك" أميرِ سَمرقند[5]، إذْ قَرأَ علَى عُلمَاءِ سَمرقند، «ثمَّ رَحَلَ إلى الرُّومِ، وَقَرأَ على قَاضِي زَاده الرومي[6]، ثمَّ رَحل إلى بِلَاد كُرْمَان، فَقَرأَ على علمائِها، وسَوَّد هُنَالكَ شَرحَهُ للتَّجْريد، ثمَّ عَادَ الى ملكِ مَا وراءَ النَّهرِ، وَلمْ يدر أَيْن ذهَبَ، فَلَمَّا وصلَ إليهِ عاتَبَهُ على الاغْترابِ، فَاعْتَذر بأنَّهُ اغْترب لطَلَبِ الْعِلْمِ،

فَقَالَ لَهُ: بأيِّ هَدِيَّةٍ جِئْتَ؟ قَالَ: رِسَالَة حَلَلْتُ بهَا إشْكالَ الْقَمَر، وَهُوَ إشْكال تحيَّرَ فِي حلِّه الأقْدمونَ، فَقَالَ: هَاتِ أنظرُ فِيهَا، فقرأهَا قَائِمًا، فأعجبتْهُ»[7]. كمَا أنَّ القَوْشجي كانَ على عَلاقةٍ جيِّدَةٍ بعُلماءِ زمَانِه، وقدْ عظمَ أمرهُ وعَلا شأنهُ، ويدلّنَا على ذلكَ أنَّ السُّلطانَ محمَّد خان الفاتح أرْسَلَ في طلبِه[8]، وأنَّ حَسَنَ الطَّويل ملِكُ "تبْريز" تمسَّكَ بِه، وأكرمَهُ ووقَّرَهُ[9]، وأنَّ أهلَ القسطنطينية استقبلوهُ استقبالاً كبيرًا حينَما وفَدَ عليهِم[10].

أمَّا مؤلفاتُه فيُمكنُ تناول بعضها وَفْقَ السِّياق الآتي:

– مؤلفاته في العلوم اللغوية:

1 – كتَاب عنْقُود الزَّواهر في الصرف: وهو كتابٌ في الصَّرْفِ، حققَّه الدكتور أحمد عفيفي، وطُبع بدارِ الكُتبِ المصريةِ بالقاهرة سنة 2001م.

2 – شَرح الشَّافية فِي التَّصريفِ: وهوَ باللغة الفَارسية[11].

3 – شرح الكَافية لابنِ الحَاجِب[12].

4 – حاشية على شرحِ السَّمرقندي على الرِّسَالة العَضُديَّةِ[13].

5 – الحاشية الجديدة في الوضعِ[14].

6 – رسالة في بيانِ وضعِ المفردات[15].

7 – رسالة مَا أنَا قُلْتُ[16].

8 – رسالة في الاستعارة، وهي التي حققها: موسى يلدز، ونشرت في مجلة العلوم الإنسانية، عمان، مجلد33، العدد 2، 2006م.

– مؤلفاته في العلوم الدينية:

1 – شرح كتَاب تجْريدِ الكَلامِ لنصير الدين الطوسي (ت672هـ)، حققَّه: د.عبد الفتاح فؤاد، ونشرته دار الوفاء لدنيا الطباعة بالإسكندرية سنة 2002م.

2 – تفسِير البقرةِ وآلِ عِمْران[17].

3 – رسالة في الحَمْدِ: حقَّق فيهَا كلماتَ السَّيِّد الشريفِ في المبَاحِثِ المذكُورةِ في حَواشِيهِ على شَرْحِ المطالع[18].

4 – حاشية على أوائلِ حَواشِي الكشَّاف للتَّفْتازاني[19].

5 – رِسَالَة فِي الجُمُعَة[20].

– مؤلفاته في علوم الفلك والرياضيات:

1 – رسالة الفتْحية في الهيئةِ البَسِيطَةِ: وتُسمَّى الرسالةَ الفَتْحِيَّة، وسماها بذلك؛ لمصادفتها فتْحَ عراق العَجَمِ[21].

2 – رسَالة في حلِّ إشكال القمر[22].

3 – مَسَرَّة الْقُلُوب فِي دفع الكروب في علم الْهَيْئَة[23].

4 – الرِّسالة المحمَّدية في الحسابِ: كتبَها للسُّلطانِ محمَّد الفاتح، ورُتِّبت على مُقدمةٍ وخمسِ مَقالات[24].

تُوفي القَوْشَجِيّ بمدينةِ قُسطنطينية يوم الجمعة، السابع من شهر رمضان، عام ثمانمئة وتسعة وسبعين من الهجرة (879هـ)، ودُفن بجوار أبي أيُّوبٍ الأنصاريِّ[25].

ثانيًا – التعريف بالرِّسالة:

– عنوانها: هناكَ صعوبةٌ في تحديدِ عُنوان الرِّسالة؛ لأنَّ المؤلِّفَ لـمْ ينص عليهِ في مقدمَتِه، ولأنَّ النُّسخَتين اللتين اعمدتُهما اخْتلفتَا في تحديدِ العُنوان، وهذا الاختلافُ جاءَ وَفْقَ الآتي:

1 – نسخة مكتَبة مَكَّة المكرمة وُسِمتْ بـ: «في تقديمِ المُسنَدِ إليه».

2 – نسخَة مَكتبة محمَّد عاصِم جاءَ العنوانُ باسمِ: «رسَالة واردَة على مبحَثِ مَا أنَا قُلْتُ لعليّ القَوْشجِي رحمَهُ الله»، والعنوانُ نفسُه كُتب على فهرسِ المجموعَةِ.

وجاءَ العنوانُ في بعضِ المصادِرِ الأخْرى وَفْقَ الآتي:

1 – جاء عنوانُ الرسالةِ في كشْفِ الظّنون باسمِ: «رسالة مَا أنَا قُلْتُ مِنْ عبارَاتِ المُطوّل لعلي قَوْشَجي»[26].

2 – جاء في دفتر كتبخانة راغِب باشَا، مطبعة ده، 1210هـ: 26 أنه يوجد نسخة من المخطوطِ بعنوان: «رسَالَة مَا أنَا قُلْتُ» لعليّ القَوْشَجِيِّ، وهي تحملُ الرقمَ: 374.

وبالنَّظرِ إلى هَذه العنوانَات اخْترتُ مِنْهَا عنوانَ «رسَالة مَا أنَا قُلْتُ»؛ لأنَّهُ قدْ وردَ في أغْلَبِ النُّسخِ المخطوطَة، وقد ذكرتْهُ بعضُ المصَادر التي أشرْتُ إليهَا، كمَا أنَّ موضُوعَ الرِّسالةِ كانَ عنْ هذَا القَوْلِ، أمَّا الحديثُ عن تقدِيمِ المُسْنَدِ إليهِ فهوَ طويلٌ، لـمْ تَفِ بهِ هذه الرِّسـالة؛ لأنَّ أغراضَ تقديمه كثيرةٌ، والمؤلفُ لـمْ يتناولْ منْهَا إلاَّ غرضًا واحِـدًا هو التَّخصيصُ

بالخبرِ الفِعلِيِّ في قولهم: «مَا أنَا قُلْتُ». ولذلكَ فإنِّي آثرْتُ اختيارَ هذا العُنوان على غيْرِه.

– **توثيقُ نسبتِها إلى المؤلف**: رسالةُ (مَا أنَا قُلْتُ) ثابتةُ النِّسبَةِ للمُؤلِّفِ؛ بدليلِ أنَّ النُّسخَ المخطوطةَ التي اعتمدتُ عليها ذُكِر في عنوانها أنَّ الرسالةَ للمُؤلِّفِ، إذْ ذُكِرَ في مخطوطةِ مكتبةِ محمَّد عاصم أنها «رسالة واردة على مبحثِ مَا أنَا قُلْتُ لعليٍّ القَوْشَجِيِّ رحمَهُ اللهُ»، وذُكِرَ في عنوانِ نسخةِ مكتبة مكَّة أنها لَهُ أيضًا، وجاءَ في كَشْفِ الظُّنون[27] أن رسالةَ مَا أنَا قُلْتُ منْ عباراتِ المطول لعليّ القَوْشَجِي.

– **قيمَةُ الرِّسالة العلمية**: تأتي أهميّة الرِّسالة منْ كونِها تَتناولُ مَوضوعًا أَفْرَدَ لهُ المؤلفُ بحثًا مُستقِلًّا، وهو تقديمُ المُسْندِ إليهِ في (مَا أنَا قُلْتُ)، ومعَ أنَّ هَذا الموضوعَ قدْ تناولَهُ غيرهُ منَ الشُّرَّاحِ –كأحمدِ بن يحيى، المعروف بحفِيدِ التَّفْتازاني (ت916هـ) الذي ألف رسالةً على عِبَارَةِ (مَا أنَا قُلْتُ) وعصامِ الدِّين الإسْفراييْنيّ (ت951هـ) الذي له –أيضًا – رسالة على عِبارةِ (مَا أنَا قُلْتُ)، ومير بادشاه (ت نحو 987هـ) الذي له رسالة على عبارة «ما أنَا قُلْتُ في حاشية المطولِ للسيد الشَّريف» – إلاَّ أنَّ عليًّا القَوْشَجِيَّ يُعدُّ سابِقهم في البحث عنْ هَذا الموضوع.

ومعَ هذه الأهميّة، فإنَّ للمُؤلِّفِ وقَفاتٍ رائعَة، ومُناقشَاتٍ لمَنْ سبَقَهُ مِنَ العُلماء تدلُّ على سعةِ عِلْمِه، ودِقَّته، وتُفصحُ عن مكانةِ الرِّسالةِ العلميَّةِ، ومنْ ذلكَ اعتراضُهُ على السَّيِّدِ الشَّريف في بعضِ المواضع، وتعقّبه لكلامِ التَّفْتازاني، وبخاصة أنه تأثَّر بثقافةِ السَّيِّد الشريف الجرجـاني اللغـوية، إذْ إنَّهُ عاشَ معَهُ في سَمَرْقَـنْد؛ نظـرًا لتقاربِ الزَّمَنِ بينهُما، وتأثَّر بمنهجِه اللغويِّ الممزوجِ بالمنطِق، وهوَ ما نجدهُ واضحًا في هذه الرِّسالةِ.

– **وصف النسخ ونماذج منها**: عثرتُ على نُسختينِ لرسَالةِ: (مَا أَنَا قُلْتُ) –كما أشرتُ من قبل– وهُمَا:

النَّسخة الأولى: عدد أوراقِها ستّ ورقاتٍ، في الورقةِ صفحتان، وفي الصفحة الواحدة (19) سطرًا، وكُتبت بخطِّ التَّعْليق، ولا يُعرفُ ناسخُها ولا تاريخ نسْخِها؛ إلاَّ أنه كُتِبَ في آخرِها: «علَّقها عبد الله، عفا الله عنه»، ويُظنُّ أنَّها كُتبتْ في القرنِ الحَادي عَشَر[28]، وهيَ محفوظةٌ بمكتبةِ محمَّد عاصم بتركيا، ضمنْ مجموعَةٍ تحملُ الرَّقم (704). وقد رمَزْتُ لهذه النُّسْخةِ بالحرفِ (ع) .

النسخة الثانية: عدد أوراقِهَا (3.5) ثلاث ورقات ونصف، في كلِّ ورقةٍ صفْحَتان، وفي الصفحَةِ الواحدة (21) سطرًا. كُتبتْ بخطِّ التعليق، وفي بعضِ صفحاتها تعليقاتٌ يسيرة جدًّا، ولا يُعرَفُ ناسِخُهَا، ولا تاريخُ نسْخِها، ويَذكُرُ المُفهرِسُونَ أنَّها تعودُ إلى القرنِ الثاني عَشر[29]، وهي محفوظَةٌ في مكتبةِ مكَّة المكرمَة برقَمِ (88 علوم عربية). ورَمَزْتُ لهذهِ النُّسخةِ بالحرفِ: (م).

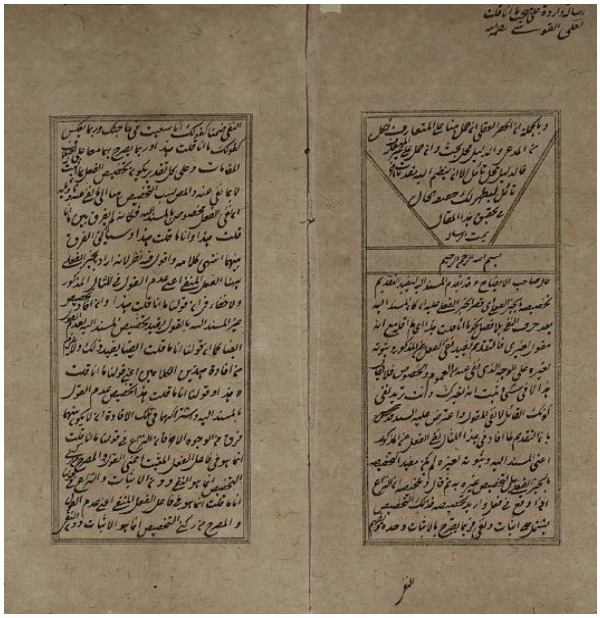

الورقة الأولى منَ النُّسْخَة (ع)

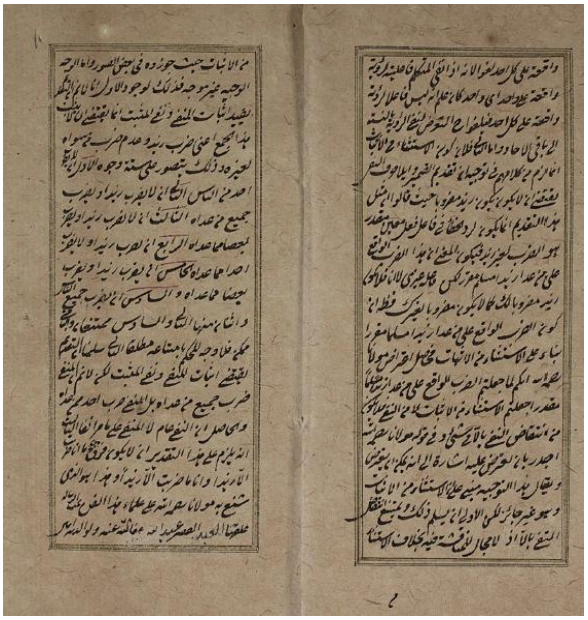

الورقة الأخيرة من النسخة (ع)

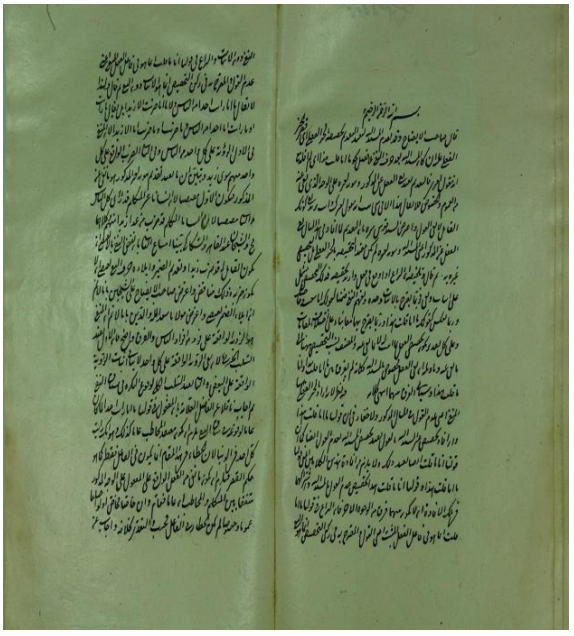

الورقة الأولى من النسخة (م)

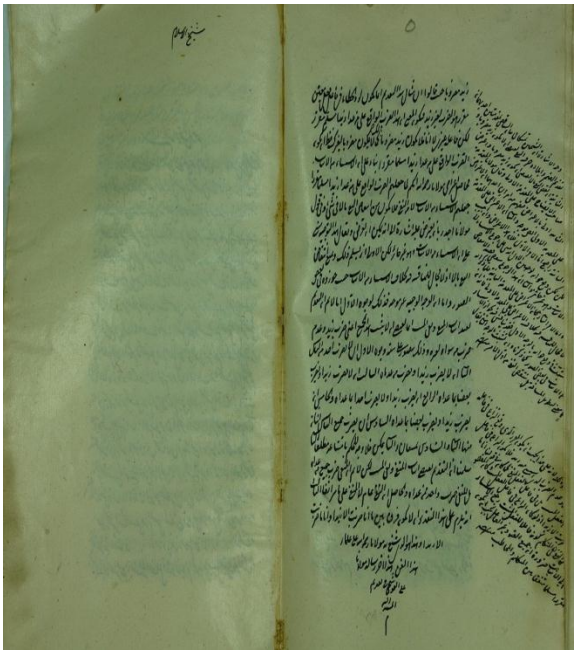

الورقة الأخيرة من النسخة (م)

المبحث الثاني

[النصُّ المُحقق]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ صَاحِبُ الإيضَاحِ[30]: وقَدْ يُقَدَّمُ المُسندُ إليهِ[31] ليُفيدَ التَّقديمُ تخْصِيصَهُ[32] بالخَبَرِ الفِعْلِيِّ[33]، أيْ: قَصْرَ الخَبرِ الفِعْلِيِّ عليْهِ[34] إنْ كانَ المُسْنَدُ إليهِ بعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ بلَا فَصْلٍ، نحو: "مَا أنَا قُلْتُ هَذا"[35]، أي: لَمْ أقُلْهُ[36]، معَ أنَّهُ مقُولٌ لغَيْرِي، فَالتَّقديمُ[37] يُفِيدُ نَفْيَ الفِعْلِ عنِ المَذْكُورِ[38] وثُبوتَهُ لغَيْرِه[39] علَى الوجْهِ الذِي نُفيَ[40] عَنْهُ[41] منَ العُمُومِ والخصُوصِ[42]، فلَا يُقالُ هَذا[43] إلاَّ في شَيْءٍ ثَبَتَ أنَّهُ [مَقُولٌ] [44] لِغَيرِكَ وأنْتَ تُريدُ نَفْيَ كَوْنِكَ القَائلَ لاَ نَفْيَ المَقُولِ[45].

واعْتَرَضَ [عليه] [46] السَّيِّدُ[47] – قُدِّسَ سِرُّهُ – بأنَّ التَّقديمَ لَمَّا[48] أفَادَ في هَذا المِثالِ نفْيَ الفِعْلِ عنِ المَذكورِ – أعْنِي المُسنَدَ إليهِ – وثُبوتَهُ لغيرِه، لمْ يَكُنْ مُفيدًا لتخْصِيصِه بالخَبَرِ الفِعْليِّ، بلْ لتخْصِيصِ غيرِه بِه. ثمَّ قالَ: «وتَلْخِيصُه: أنَّ النِّزَاعَ[49] إذَا وقَع في فِعْلٍ، وأُرِيدَ تخصِيصهُ؛ فذَلكَ التَّخْصيصُ يَشْتملُ علَى إثْباتٍ ونَفْيٍ، فرُبَّما يُصرَّحُ بالإثْباتِ وحْدَهُ، ويُفهَم النَّفْيُ ضِمْنًا، كقولِكَ: "أنَا سَعَيْتُ في حَاجَتِكَ"، ورُبما يُعْكَسُ، كَقَوْلِكَ: "مَا أنَا قُلْتُ هَذا"، أوْ ربَّما يُصَرَّحُ بهمَا مَعًا [بِنَاءً] [50] على اخْتِلافِ المَقامَاتِ. وعلَى كُلِّ تقْدِيرٍ يكونُ تَخْصِيصُ الفِعْلِ بمَا أُثْبِتَ لَهُ، لاَ بمَا نُفِيَ عَنْهُ، والمُصنِّفُ[51] نَسَبَ التَّخصيصَ هَاهُنَا إلى مَا نُفِيَ عنْهُ، وتأويلُه: أنَّ نَفْيَ الفِعْلِ مخصُوصٌ بالمُسندِ إليهِ، فكأنَّهُ لمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ: "مَا أنَا قُلْتُ هَذا" و"أنَا مَا قُلْتُ هَذَا"، وسيأتي الفَرْق بينهُمَا». انْتَهَى كلامُه[52].

وأقُولُ: فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّهُ أرادَ بالخَبَرِ الفِعْليِّ هَاهُنَا [الفِعْلَ] [53] المَنْفِيَّ، أعْنِي عدمَ القَوْلِ في المِثالِ المَذكُورِ، ولاَ خفَاءَ في أنَّ قولَنا: "مَا أنَا قُلْتُ هَذا" وإنْ أفادَ تخْصيصَ غيرِ المُسْنَدِ إليهِ بالقَوْلِ يُفيدُ تخْصيصَ المُسنَدِ إليهِ بعدَمِ القَوْلِ أيْضًا، كمَا أنَّ قولَنَا: "أنَا مَا قُلْتُ" أيضًا يُفيدُ ذلكَ. ولاَ يلزمُ منْ إفادَةِ هَذينِ الكلامَيْنِ – أعْنِي: قولَنا: "مَا أنَا قُلْتَ هَذا" وقولَنا: "أنَا مَا قُلْتُ هَذا"– تخْصيصَ عدمِ القولِ بالمُسنَدِ إليهِ، واشتراكهُمَا في تلكَ الإفَادَةِ أنْ لاَ يكونَ

بينَهُمَا فرقٌ في الوُجُوهِ الأُخَرِ؛ فإنَّ النِّزَاعَ في قولِنا: "مَا أنَا قُلْتُ" إنَّما هُو في فاعِلِ الفِعْلِ المُثْبَتِ، أعني: القَوْلَ، والمُصرَّحُ [بِه] (54) في رُكْنَي التَّخْصيص إنَّما هُو النَّفْيُ دونَ الإثْباتِ، والنِّزَاعَ في قـولِنَا: "أنَا مَا قُلْتُ" إنَّما هُو في فاعِلِ الفِعْلِ المَنْفِيِّ، أعْنِي: عدمَ القَـوْلِ، والمُصرَّحُ [بِه] (55) في رُكْني التَّخصيص إنَّما هُوَ الإثْباتُ دونَ النَّفْيِ.

ثمَّ قَالَ(56): «ولهَذا لاَ يُقـالُ: "مَا أنَا رأَيْتُ أحَـدًا مِنَ النَّاسِ" ولاَ "مَا أنَا ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْدًا" بلْ يُقالُ: "مَا رَأَيْتُ" أوْ "مَا رأيْتُ أنَا أحَدًا مِنَ النَّاسِ" و"مَا ضَرَبْتُ" أوْ "مَا ضَرَبْتُ أنَا إلاَّ زَيْدًا"؛ لأنَّ المَنْفِـيَّ في الأوَّلِ الرُّؤيَـةُ [الواقِعَـةُ] (57) على كُـلِّ واحِـدٍ منَ النَّاسِ، وفي الثَّاني(58) الضَّرْبُ الواقعُ على كلِّ واحِدٍ منهُمْ سِوَى زيدٍ، و[قدْ] (59) تبيَّن أنَّ مَا يُفيد تقديم(60) ثبُوتِه لغَيْرِ المَذكُورِ هُوَ مَا نُفِيَ عن المذكورِ، فيكونُ الأوَّلُ مُقتضيًا؛ لأنَّ(61) إنْسانًا غيرَ المُتكلمِ قدْ رأَى كُلَّ النَّاسِ(62)، والثَّاني [مُقْتضِيًا] (63)؛ لأنَّ(64) إنْسَانًا [غيرَ](65) المُتكلِّمِ قَدْ ضَربَ مَنْ عَدا زَيْدًا مِنْهُمْ، وكلاهُما محَالٌ»، والشَّيْخَانِ عبد القَاهر(66) والسَّكَّاكي(67) «بيَّنَا امْتناعَ الثَّاني بأنَّ نَقْضَ(68) النَّفْيِ(69) بـ"إلاَّ" يقتضِي أنْ يكونَ القَائلُ لهُ قَدْ ضَرَبَ زيدًا، وتقديمُ الضَّمِيرِ وإيلاؤهُ حرْفَ النَّفْيِ يقْتضِي أنْ لا يكونَ ضَرَبَهُ، وذلكَ تَناقضٌ(70)» (71).

واعْتَرضَ [صاحِبُ الإيضَاحِ(72) علَى الشَّيْخَيْنِ(73) بأنَّا لاَ نُسلِّمُ أنَّ إيلاءَ الضَّميرِ(74) يقْتَضي [ذلكَ] (75)، واعْتَرضَ(76)] (77) مَوْلانَا سَعْدُ المِلَّةِ والدِّينِ(78) – رحمةُ اللهِ عليهِ – بأنَّا لاَ نُسَلِّمُ أنَّ المَنْفِيَّ هو الرُّؤيَةُ الواقعةُ [علَى كُلِّ واحِدٍ منَ النَّاسِ، بلِ الرُّؤيَةُ الواقعةُ] (79) عَلَى فَرْدٍ منْ أفْرَادِ النَّاسِ، والفرقُ(80) واضِحٌ؛ فإنَّ **الأولَ**(81) يُفيدُ السَّلْبَ الجُزْئِيَّ(82)؛ لأنَّ نَفْيَ الرؤيةِ الواقعة على كُلِّ أحَدٍ(83) لا يُنافي إثباتَ الرُّؤيَةِ الواقعة على البَعْضِ. **والثَّاني**(84) يُفيدُ السَّلْبَ الكُليَّ؛ لوُقوعِ النَّكِرَةِ(85) في سِيَاقِ النَّفْيِ(86).

ثمَّ أجابَ(87) نَاقِلًا عنِ الفاضِلِ العلَّامَةِ(88) بأنَّ «المفعولَ في قولِنَا: "مَا أنَا رأيْتُ أحَدًا" لـمَّا كانَ عامًّا لوقُوعِه في سِيَاقِ النَّفْيِ يلْزَمُ أنْ يكونَ مُعْتَقَدَ المُخاطَبِ عامًّا كذلكَ، وهوَ أنَّكَ رأيْتَ كُلَّ أحَدٍ في الدُّنيَا(89)؛ لأنَّ الخَطأ في هَذا المَقَامِ(90) إنَّما يكونُ في

الفَاعِلِ[91] فَقَطْ، كمَا هُوَ حُكْمُ القَصْرِ[92]، فيلزم أنْ يكُونَ مَا نفي منَ الفِعْلِ الوَاقِعِ على المَفعُولِ على الوجْهِ المذكورِ مُتَّفِقًا بينَ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ، إنْ عَامًّا فَعامٌّ، وإنْ خَاصًّا فخَاصٌّ، إذْ لَوِ اخْتلفَا عُمُـومًا وخُصـوصًا لـمْ يكُنِ الخَـطأُ في الفاعِلِ فحَسْب، والتَّقديرُ[93] بخِلافِه».

وَأجابَ[94] عنْ اعْتراضِ صَاحِبِ الإيضَاحِ[95] بأنَّ تقديمَ الضَّميرِ وإيلاءَ حرْفِ النَّفْيِ[96] إنمَا يكونُ لردِّ الخطَأ في فاعِلِ فِعْلٍ مُعينٍ مُقرَّرٍ[97] هُوَ الضَّرْبُ لغَيْرِ زيْدٍ، فيكونُ المعْنَى أنَّ هذَا الضَّرْبَ الواقِعَ علَى مَنْ عَدا زَيْدًا مُسلَّمٌ مُقرَّرٌ، لكنَّ فاعلَهُ غَيْري لاَ أنَا، فلَا يكُونُ زيدٌ مَضْروبًا لكَ، كَمَا لاَ يكونُ مضْروبًا لغيرِكَ[98].

ثمَّ قَالَ[99]: «وعِنْدِي أنَّ قوْلَهُم: نَقْض[100] النَّفْيِ بـ"إلاَّ" يقْتَضِي أنْ يكونَ "ضَرَبْتُ زيدًا" أجْدَرَ بأنْ يُعترَضَ عليهِ، فيُقال: إنَّ النفيَ لـمْ يتوجَّهْ إلى الفِعْلِ أصلًا، بلْ إلى أنْ يكونَ فاعِلُ الفعلِ المذكورِ هو المُتكلِّم، والفعلُ المذكورُ هوُ الضَّرْبُ الذي اسْتُثْنِيَ منهُ زَيْدٌ، فالاسْتثناءُ إنَّمَا هُوَ منَ الإثْباتِ دونَ النَّفْيِ، فلَا يكونُ من انْتِقَاضِ النَّفْيِ بـ"إلاَّ" في شيْءٍ، كمَا إذَا قُلْتَ: "لَسْتُ الذِي ضَرَبَ إلاَّ زيدًا"، فكأنَّهُ اعْتَقدَ أنَّ إنْسانًا ضَرَبَ كُلَّ أحَدٍ إلاَّ زَيْدًا، وأنْتَ ذلكَ الإنسانُ، فَنفَيْتَ أنْ تَكُونَ [أنْتَ] [101] ذلكَ الإنْسَانَ[102]».

واعْتَرضَ عليهِ السَّيِّدُ – قُدِّسَ سِرُّهُ – بِوجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّهُ قدِ انْدَفعَ بهذَا الكَلام الجَواب الذِي نَقَلَهُ[103] عنِ الفاضِلِ العلَّامَةِ[104]، «إذْ يُقالُ حِينئذٍ: لا نُسلِّمُ أنَّ نفيَ الرُّؤيةِ في قولِك[105]: "مَا أنَا رأيتُ أحَدًا" عامٌّ "لكُلِّ أحَدٍ"؛ لأنَّ النَّفْيَ مُتوجِّهٌ[106] إلى الفَاعلِ، وكونُهُ فاعِلًا، ولاَ تعلّقَ لهُ بالفعلِ والمفعولِ؛ فيكونُ الكلامُ دالاًّ على أنَّ المتكلِّمَ ليسَ فَاعِلًا للرُّؤيَةِ[107] المُتعلِّقَةِ بأحَدٍ، فيلزمُ أنْ يكونَ هُناكَ "إنْسانٌ" قَدْ[108] رَأى "أحَدًا"[109] [كأنَّهُ قِيلَ: "لَسْتُ الذِي رَأى أحَدًا] [110] مِنَ النَّاسِ"، ولاَ محْذُورَ[111] فِيهِ»[112].

والثَّاني[113]: أنَّ «الإثْباتَ في[114]: "مَا أنَا ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْدًا" ليسَ بعَامٍّ؛ لأنَّ المُقدَّرَ "أَحَدٌ"، ألاَ يُرَى أنَّه يُحْتَرزَ أيْضًا أنْ يُقالَ: "مَا أنَا ضَرَبْتُ أحَدًا [إلاَّ زَيْدًا] [115]"، فلَا يَتناوَلُ "زيدًا"، فلَا يصِحُّ أنْ يستثنى منهُ»[116].

ثمَّ قالَ[117]: «وقَدْ يُعلَّلُ امْتناعُ "مَا أنَا ضَرَبْتُ إلاَّ زيدًا" بما ذُكِرَ في "مَا أنَا رأيْتُ أحَدًا" وهوَ أنَّ المَنْفيَّ هوَ الضَّرْبُ بالنِّسْبَةِ إلى كُلِّ أحَدٍ[118] سِوَى زَيْدٍ، فيَسْتلزم[119] أنْ يَعْتَقِدَ مُعْتَقِدٌ أنَّكَ ضرَبْتَ كلَّ أحَدٍ سوَى زيْدٍ، فَنَفيْتَ ذلكَ عنْكَ، وأثْبَتهُ لغيركَ، فإنْ قُلْتَ: هَذا الوجْهُ مبنيٌّ علَى رُجُوعِ الاسْتثناءِ إلى الإثْباتِ، وقدْ تبَيَّنَ مَا فيهِ. قُلْتُ: نَعَمْ، إلاَّ أنَّ هاهُنَا وجهًا آخر، وهو أنْ يُجعَلَ الاستثناءُ راجِعًا إلى النَّفْيِ، فيكونُ المتكلِّمُ قدْ أثْبَتَ لنَفْسِه ضَرْبَ زيْدٍ، ونَفَى عَنْهَا ضَرْبَ مَا عَداهُ، والتقديمُ يقْتَضِي إثباتَ ذلكَ المَنفيِّ لغَيْرِه، ونفيَ ذلكَ المُثْبت عنه، فكأنَّهُ قالَ: "أنَا ضَرَبْتُ زَيْدًا"، أي: لاَ غَيْري. و"مَا أنَا ضَرَبْتُ مَنْ سِوَى زَيْدٍ" أي: ضَرَبَهُ غيْرِي، فيكونُ هناكَ مَنْ ضَربَ كُلَّ أحَدٍ سِوَى زيْدٍ، وهذَا وجْهٌ وجِيهٌ»، انتَهَى كلامُهُ[120].

وأقولُ: كِلَا الوَجْهينِ مَدْفُوعٌ، والوجْهُ الذي ادَّعَى أنَّهُ وجِيهٌ غير مُوجَّهٍ.

أمَّا الأولُ فلأنَّ عُمومَ نَفْيِ الرُّؤيَةِ لازمٌ علَى تقديرِ تَوجُّهِ النَّفْيِ إلى الفاعِلِ أيْضًا؛ لأنَّ النكرةَ على هذا التَّقديرِ أيضًا في سِيَاقِ النَّفْيِ؛ لأنَّ النفيَ يجبُ[121] اعتبارهُ مُؤخَّرًا[122] عنْ جميعِ قيُودِ الكَلامِ، ليكونَ المَعْنَى أنِّي لسْتُ فاعلَ هذا الفِعْلِ المُقيَّد بجميعِ القيود، لِمَا سَبَقَ منْ أنَّ الكلامَ يجبُ أنْ يكونَ مُتَّفِقًا بينَ المُتكلمِ والمُخاطَبِ، ولاَ يكونُ النِّزاعُ بينهُمَا إلاَّ في الفاعِلِ فَقَطْ؛ لأنَّكَ إذَا نفيْتَ أنْ يكونَ فاعل رؤيةِ أحَد لزِمَ أنْ تكونَ لمْ تَرَ أحَدًا، إذْ لوْ رأيْتَ زَيْدًا [مَثلًا][123] كُنْتَ فَاعِلَ رؤيةِ أحَدٍ، ونَفَيْتَ[124] أنْ تكُونَ فاعِلَها.

نعم قولهُ[125] في الجَوابِ: «المَفْعولُ في قَولِنَا: "مَا أنَا رَأَيْتُ أحَدًا" لَمَّا كانَ عامًّا لَزِمَ أنْ يكونَ مُعْتقَدُ المُخاطَبِ عَامًّا كَذلِكَ» خَطأٌ؛ لأنَّ عُمومَ المفْعُولِ في الإثباتِ يُنافي عُمومَ المفعُولِ في النَّفْيِ، فإنَّ المُخاطَبَ إذَا اعْتقدَ أنَّكَ رأيْتَ كُلَّ أحَدٍ منَ النَّاسِ وأنْتَ نَفَيْتَ أنْ تكونَ فاعَلًا لتلكَ الرُّؤيَةِ العامَّةِ الشَّاملَةِ لكُلِّ أحَدٍ لمْ يُفهَمْ عموم نفيِ الرُّؤيَةِ؛ لأنَّ رَفْعَ الإيجابِ الكُليِّ سَلْبٌ[126] جُزْئيٌّ، بلْ إنَّما يُفهَم إذَا اعْتقَدَ المُخاطَبُ أنَّكَ رأيتَ أحَدًا مِنَ النَّاسِ، ونفيْتَ أنْتَ[127] أنْ تكونَ فاعِلًا لِرُؤيَةِ أحَدٍ؛ لأنَّ رفْعَ الإيجابِ الجزئيِّ سَلْبٌ كُلِّيٌّ.

قولُه[128]: «فيَلْزَمُ أنْ يكونَ مَا نُفيَ[129] منَ الفعلِ الواقِعِ علَى المفْعُولِ على الوجْهِ المذكورِ مُتَّفِقًا بينَ المُتكلمِ والمُخاطبِ إنْ عامًّا فَعامٌّ، وإنْ خاصًّا فخاصٌّ، إذْ لوِ اخْتَلفَا

عُمومًا وخُصوصًا لـمْ يكنِ الخطأُ في الفاعِلِ فحَسْب، والتقديرُ بخلافِه»، **قُلنا**: مُسَلَّمٌ، لكن مَا نُفِيَ هو رؤيةُ أحدٍ، فإنَّ المتكلمَ ادَّعَى أنَّهُ ليسَ فاعِلًا لرؤيةِ أحَدٍ، إنما فاعلهَا شخْصٌ آخَر [غيره، فلَا يلزم إلاَّ أنْ يكونَ شخصٌ آخَر][130] قَدْ رأَى أحَدًا مِنَ النَّاسِ، فالرُّؤيةُ الواقعةُ على المفعولِ على الوجْهِ الذي هو متّفقٌ بينَ المتكلمِ والمخاطبِ التي ادَّعَى المتكلمُ أنه ليسَ فاعــلًا لهَا ليْسَتْ عَامَّةً، بلِ العــامُّ إنما هو نَفْيُ الرُّؤيةِ، وإنَّما لزمَ ذلكَ منْ نفيِ فاعليةِ المُتكلمِ لها كَمَا بيَّنَّا آنِفًا، والمنْعُ يجبُ أنْ يكونَ مُتفقًا بينَ المتكلمِ والمُخاطَبِ بالعمُومِ والخُصوصِ وسَائرِ القُيودِ. وثانيًا لغَيْرِ المُتكلمِ لاَ النَّفي.

وقَالَ السَّيِّدُ قُدِّسَ سرُّهُ: «والتَّفْصيلُ — هَاهُنا – أنْ يُقالَ:

إنْ كانَ النِّزاعُ في رؤيةٍ واقِعَةٍ على شخصٍ مُعيَّنٍ كـ"زيْدٍ" — مَثلًا – يُقالُ: "مَا أنَا رأيْتُ زَيْدًا" فيكونُ هناكَ مَنْ رَأى زَيْدًا[131] وهوَ ظَاهِرٌ.

وَإنْ كانَ في رؤيَةٍ واقعَةٍ علَى أحَدٍ لاَ بِعَيْنِه، يُقالُ: "مَا أنَا رأيْتُ الأحَدَ منَ النَّاسِ" أوْ "ذلِكَ الأحَد" فإنَّهُ وإنْ كانَ غير مُعيَّنٍ، لكنَّهُ مَعْهُودٌ منْ حيثُ تعلّقُ الرُّؤيَةِ [بِه][132]، فحقُّهُ أنْ يُشارَ إليهِ بذلكَ الاعْتبَار، ولاَ يصِحُّ أنْ يُقالُ هاهُنَا: "مَا أنَا رأيْتُ أحَدًا" لأنَّهُ في قُوَّةِ قولِكَ: "مَا أنَا رَأيْتُ زَيْدًا ولاَ عَمْرًا ولاَ بكْرًا" إلى غيرِ ذلكَ في إفَادَةِ نَفْيِ الرُّؤيَةِ، بالنّسبةِ إلى كُلِّ واحِدٍ منَ المَفاعيلِ.

وإنْ اخْتَلَفَا[133] في الظُّهُورِ والنّصُوصِيَّةِ[134]، فيبقَى عُمُومُ نَفْيِ الرُّؤيَةِ لكُلِّ واحدٍ مِنْهَا ضائِعًا؛ لأنَّ الفعلَ المُثْبَتَ – في اعْتقادِ المُخاطَبِ – مَنْسوبٌ إلى[135] واحِدٍ، فلَا يحتاجُ[136] في رَدِّ خَطَئِهِ في الفاعِلِ إلى نَفْيِه عنْ كُلِّ "واحِدٍ واحِد".

وإنْ كانَ النِّزَاعُ في رؤيَةٍ واقِعَةٍ علَى كُلِّ أحَدٍ، فهُناكَ عِبارتَانِ:

إحداهما: أنْ يُقالُ: "مَا أنَا رَأيْتُ كُلَّ أحَدٍ[137]".

والثَّانيةُ: [أنْ يُقالَ][138]: "مَا أنَا رأيْتُ أحَدًا"»[139]؛ لأنَّهُ لوْ كَانَ النِّزاعُ في فاعِلِ رؤيةٍ واقعةٍ على أحَدٍ[140] لاَ بِعَيْنِه كانَ المُناسبُ أنْ يقولَ: "مَا أنَا رأيْتُ الأحَدَ مِنَ النَّاسِ" أو "ذلكَ الأحَد" لاَ[141] أنْ يقولَ: "مَا أنَا رأيْتُ أحَدًا" فيَتعرَّضُ لنفْيِ الرُّؤيَةِ بالنِّسبَةِ إلى باقِي الآحادِ؛ لِمَا بيَّنَّا مِنْ أنَّ قولَنا: "مَا أنَا رأيتُ أحَدًا" في قُوَّةِ قولِنَا: "[مَا][142] أنَا رأيتُ زيدًا ولاَ عَمْرًا ولاَ بكْرًا" إلى غيرِ ذلكَ؛ لكونِه لَغْوًا.

أقُولُ: فيهِ نظَرٌ؛ لأنَّهُ إنْ كانَ زَعْمُ المُخاطَبِ أنَّ المُتكلِّمَ فاعِلُ رؤيةٍ واقعةٍ على أحَدٍ لاَ بعَيْنِه كانَ المُناسِبُ أنْ يقولَ [المُتكلِّمُ][143]:"مَا أنَا رأيْتُ أحَدًا" يعْنِي: لَسْتُ فاعِلَ رؤيةٍ واقعةٍ على أحَدٍ [لاَ بِعَيْنِه][144].

قولُه[145]: «لاَ يَصِحُّ؛ لأنَّهُ في قوةِ قولِكَ[146]: "مَا أنَا رأيتُ زيْدًا ولاَ عَمْرًا ولا بَكْرًا" إلى غيرِ ذلكَ، فيَبْقَى عمُومُ نفْيِ الرؤيةِ لكُلِّ واحِدٍ منْهَا ضَائعًا؛ لأنَّ الفعْلَ المُثْبتَ – في اعتقادِ المُتكلِّمِ[147]– منسوبٌ إلى واحِدٍ، فلَا يحتاجُ في ردِّ خطئِه في الفاعلِ إلى نفيهِ عنْ كلِّ واحِدٍ واحدٍ». **قُلْنَا**: لـمْ يَرِدْ في رَدِّ الخَطأ علَى أنْ قالَ: إنِّي لستُ فاعِلَ رؤيةٍ واقعةٍ على أحَدٍ لاَ بعَيْنِه، ولزمَ في ذلكَ عُموم نَفْيِ الرُّؤيةِ كَمَا بيَّنا آنفًا، لكنْ على سبيلِ الإجْمَالِ، [وتفْصيلُه][148]: "مَا أنَا رأيْتُ زَيْدًا ولاَ عَمْرًا ولاَ بَكْرًا" إلى غيرِ ذلكَ. وهذَا معْنَى قولِه: «هَذا في قُوَّةِ ذلكَ» يعني هَذا [إجمالٌ][149] وذاكَ تفصيلٌ لهُ، ولـمْ يتعرَّضْ للتَّفْصيلِ، واكْتفَى بالإجْمالِ.

نَعَمْ، لَوْ تعرَّضَ للتَّفْصيلِ كانَ لَغْوًا وارْتِكابًا لزيادةٍ على الحاجَةِ، بلْ قولُه: "مَا أنَا رأيتُ إلاَّ أحَدًا" و"ذلكَ الأحَد" فيهِ ارْتِكابُ الزِيادةِ على الحاجَةِ؛ لأنَّ اعتبارَ عهْدِيَّتِه[150] قيدٌ لـمْ يكنْ في كلامِ المُخاطَبِ، والأصلُ أنْ يكونَ الفعلُ المذكورُ ثَابتًا مُتحققًا [مُتَّفقًا][151] بينهُمَا[152]، ولاَ تكونُ المُناظرةُ[153] إلاَّ في فاعلِه[154] فَقط، كأنَّ المُخاطبَ يقولُ: إنَّكَ فاعِلُ الرُّؤيَةِ الواقعَةِ على أحَدٍ، [والمُتكلِّمُ يقولُ: لَسْتُ فاعِلَ رؤيةٍ واقعةٍ على أحَدٍ][155]، وإنْ كانَ زعمُ المُخاطَبِ أنَّ المُتكلمَ فاعلٌ لرؤيةٍ واقعةٍ على كُلِّ أحَدٍ كانَ المُناسبُ أنْ يقولَ [المُتكلِّمُ][156]: "مَا أنَا رأيْتُ [كُلَّ أحَدٍ"، ولاَ يصِحُّ أنْ يقولَ: "مَا أنَا رأيْتُ][157] أحَدًا"؛ لأنَّا قَدْ بيَّنَّا أنَّ الفعلَ المُتفقَ بينَ المُتكلمِ والمُخاطَبِ في قولِنَا: "مَا أنَا رأيتُ أحَدًا" هُو الرؤيةُ الواقعةُ على أحَدٍ لاَ بِعيْنِه لاَ علَى كُلِّ أَحَدٍ.

قولُه[158]: «لَوْ كانَ النِّزاعُ في فاعِلِ رؤيةٍ واقعَةٍ على أحَدٍ لاَ بعيْنِه، كانَ المُناسِبُ أنْ يقولَ: "مَا أنَا رأيْتُ الأحَدَ منَ النَّاسِ" [أوْ "ذلكَ الأحَد"» إلى أنْ يقولَ: «مَا أنَا رأيْتُ أحَدًا][159]» فيتعرَّضُ لنفْيِ الرُّؤيَةِ بالنِّسْبَةِ إلى بَاقي الآحَادِ؛ لِمَا بيَّنا منْ أنَّ قولَنا: "مَا أنَا رأيتُ أحَدًا" في قُوَّةِ قولِنا: "مَا أنَا رأيتُ زيْدًا ولاَ عمْرًا ولاَ بَكْرًا" إلى غيرِ ذلكَ؛ لكونِه لَغْوًا. **قُلْنَا**: هَذَا مبْنِيٌّ على عَدَمِ التَّفْرقَةِ بينَ الإجمالِ والتَّفْصِيلِ، والتَّعَرُّضُ لنَفْيِ الرُّؤيَةِ بالنِّسْبةِ إلى

واحِدٍ واحِد إنَّما هُوَ عِنْدَ التَّفْصيلِ لا الإجمال كمَا ذكرنَاهُ آنِفًا، وأيضًا التَّعرضُ لنفيِ الرُّؤيَةِ بالنّسبةِ إلى واحدٍ واحِد على تقديرِ أنْ يكونَ النِّزاعُ [في][160] فاعِلِ رؤيةٍ واقعةٍ على كُلِّ أحَدٍ لَغْوًا؛ لأنَّهُ إذا نَفَى المُتكلمُ فاعليتَهُ لرؤيةٍ واقعةٍ علَى واحِدٍ – أي: واحِدٍ كانَ– علِمَ أنَّهُ ليسَ فَاعلًا لرؤيةٍ واقعةٍ على كُلِّ أحَدٍ فيلزمُ[161] حينئذٍ التَّعرضُ لنفيِ الرؤيةِ بالنسبةِ إلى باقي الآحَادِ.

وأمَّا الثاني فلأنَّ كونَ الاستثناءِ مِنَ الإثْباتِ إنما لَزِمَ منْ كلامِهم في توجيهِ أنَّ تقديمَ الضَّميرِ وإيلاءَه حرف النفيِ يقتضِي أن لاَ يكونَ[162] زيْدٌ مضْروبًا، حيثُ قالوا: إنَّ مثلَ هذا التَّقديم إنما يكونُ لردِّ الخطأ في فاعِلِ فِعْلٍ مُعينٍ مُقرَّرٍ، هُو الضَّربُ لغيرِ زَيْدٍ، فيكونُ المَعنى أنَّ هذا الضَّرْبَ الواقعَ على مَنْ عَدا زَيْدًا مُسلَّمٌ مُقرَّرٌ، لكنَّ فاعلَهُ غيري، لاَ أنَا، فَلَا يكونُ زيدٌ مَضْروبًا لكَ، كَمَا لا يكونُ مضْروبًا لغيركَ، فظاهِرٌ أنَّ كونَ الضَّربِ الواقعِ علَى مَنْ عَدا زيدًا مُسلَّمًا مُقرَّرًا بناءً على الاستثناءِ منَ الإثباتِ، فحاصلُ اعْتراضِ مَولانا رحِمَهُ الله: إنَّكُمْ لمَّا جَعلْتُمُ الضَّرْبَ الواقعَ علَى مَنْ عَدا زيدًا مُسلَّمًا مُقرَّرًا جعلْتُمُ الاسْتثناءَ مِنَ الإثباتِ لاَ منَ النَّفيِ، فلَا يكونُ مِن انْتقاضِ النَّفيِ بـ"إلاَّ" في شيْءٍ[163].

وفي قولِ مَولانا[164] رحمهُ الله: «أجْدر بأنْ يُعتَرضَ عليهِ» إشارةٌ إلى أنَّهُ يُمكِنُ أنْ يُعتَرضَ، ويُقالُ: هَذا التوجيهُ مبنيٌّ على أنَّ الاستثناءَ منَ الإثباتِ، وهُو غيرُ جائزٍ، لكنَّ الأوْلَى أنْ يُسلَّمَ ذلكَ ويمتنعَ انتقاض النفيِ بـ"إلاَّ"، إذْ لاَ مجالَ للمناقشةِ فيهِ، بخلافِ الاستثناءِ منَ الإثباتِ، حيثُ جوَّزُوهُ في بعضِ الصُّوَرِ، [ووجْهُ الإشارةِ أنَّ الشَّيْخين[165] تمسَّكَا في بيانِ التَّناقُضِ بمُقدِّمتيْنِ:

إحدَاهُمَا: أنَّ تقديمَ الضَّميرِ وإيلاءَهُ حرفَ النَّفيِ يقْتضِي أنْ لاَ يكونَ زيدٌ مَضْروبًا.

والثانية: أنَّ نقضَ النَّفيِ بـ"إلاَّ" يقتضِي أنْ يكونَ زيدٌ مضْرُوبًا.

واعْترضَ[166] صاحِبُ الإيضاحِ[167] على المُقدِّمَةِ الأولَى، وقالَ مولانا رحمَهُ اللهُ: المُقدِّمَةُ الثانيةُ أوْلى بالاعْتراضِ[168]، فيُفهَمُ منهُ أمْرانِ:

أحدهما: أنَّ الاعتراضَ على المُقدِّمةِ الأولى أيضًا مُوجَّهٌ.

والثاني: أنَّ الاعتراضَ على المُقدمَةِ الثانية راجِحٌ.

أمَّا الأمرُ الأولُ فلأنَّ هذا الاعتراضَ[169] وإنْ أُجِيبَ لكِنْ يُمكِنُ دفْعَ جَوابِه بوجْهيْنِ:

الأول: أنَّهُ مبنيٌّ على رجُوعِ الاسْتثناءِ إلى الإثباتِ، وهُو غيرُ جائزٍ.

والثاني: أنَّ هذا الرجُوعَ ينقُضُ قضيةَ الانْتقاضِ.

وأمَّا الأمرُ الثاني – أعْني رجْحَانَ الاعْتراضِ على المُقدِّمَةِ الثَّانيةِ– فلِمَا ذُكِرَ [مِنْ][170] أنَّهُ لا مجالَ للمُناقشةِ فيهِ، بخلافِ الاعْتراضِ على المُقدِّمَةِ الأولى، فإنَّه إنْ تَشَبَّثَ في دفْعِ جوابِه بالوجْهِ الأوَّلِ، فقدْ يُناقَشُ فيهِ بجوازِ الاسْتثناءِ عنِ الإثْباتِ في بعضِ الصُّورِ كَمَا ذَكَرنا، وإنْ تَشبَّثَ بالوجْهِ الثَّاني يُقالُ: لاَ معنَى لتطويلِ المَسافَةِ، بلْ ينقضُ النَّفي منْ أوَّلِ الأمْرِ][171].

وأمَّا [أنَّ][172] الوجْهَ الوجيه غيرُ مُوجَّهٍ، فذلكَ لوُجوهٍ:

الأول: أنَّا لاَ نُسلِّمُ أنَّ التقديمَ يُفيدُ إثباتَ المَنْفيِّ، ونفْيَ المُثبتِ، إنَّما يقتضي أنْ لاَ يثْبُتَ هذا الجَمْعُ، أعْني: ضَرْبَ زَيْدٍ وعدَمَ ضَرْبِ مَنْ سِواهُ لغيرِهِ، وذلكَ بِتَصَوُّرٍ على سِتَّةِ وُجوهٍ:

الأول: أنْ لا يضْرِبَ أحَدًا[173] منَ الناسِ.

الثاني: أنْ لا يَضْرِبَ زيدًا ويَضْرِبَ [جميعَ][174] مَنْ عَداهُ.

الثالث: أنْ لا يَضْرِبَ زيدًا ويَضْرِبَ بعضًا ممن عداه.

الرابع: أنْ يَضرِبَ زَيْدًا ولاَ يَضْرِبَ أحَدًا ممَّن عَداهُ.

الخامس: أنْ يضربَ زيدًا ويضربَ بَعْضًا ممَّن عداهُ.

السادس: أنْ يضربَ جميعَ النَّاسِ.

واثنانِ منْهَا[175]: الثَّاني والسَّادس مُمتنعانِ، والباقِي مُمكِنٌ، فلَا وجْهَ للحُكمِ بامْتناعِه مُطلقًا.

الثاني: سَلَّمْنَا أنَّ التقديمَ يقْتَضِي إثباتَ المَنْفيِّ ونفْيَ المُثبت، لكنْ لا نُسلِّمُ أنَّ المَنفيَّ ضربُ جميعِ مَنْ عدَاهُ، بلِ المنفيُّ ضَرْبُ واحِدٍ ممَّنْ عداهُ، والحاصِلُ أنَّ النَّفيَ عامٌّ لاَ المنفيَّ علَى مَا مرَّ آنِفًا.

الثالث: أنَّهُ يلْزَمُ على هذَا التقديرِ أنْ لاَ يكونَ فَرْقٌ بينَ: "مَا أنَا ضَرَبْتُ إلاَّ زيْدًا" و"أنَا مَا ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْدًا" وهذَا هُو الذي شَنَّعَ بِه مَولانَا رحمَهُ اللهُ علَى عُلماءِ هذا الفنّ؛ [وذلِكَ لأنَّهُ على هَذا يجبُ أنْ يكونَ المُقرّرُ الذي وقعَ النِّزاعُ في فاعلِه هُو عدمُ الضَّربِ الذي اسْتُثني

منْهُ زيدٌ، فلَا يكونُ النِّزاعُ في فاعلِ الفعلِ المُثبتِ، بلْ في فاعلِ الفعلِ المَنْفي، كمَا كانَ في قولِنَا: "أنَا مَا ضربتُ إلاَّ زيدًا" إذْ لوْ كانَ النِّزاعُ في فاعلِ الفعلِ المُثبتِ، وكانَ المقصودُ منَ النَّفْيِ نفْي المُتكلم، كونُه فاعلًا للفعلِ المُثبتِ رجَع الاسْتثناء إلى الإثباتِ ضرُورة أنَّ جميعَ القُيودِ غير الفاعلِ يجبُ أنْ يكونَ مُسلَّمًا مُتفقًا بينَ المُتكلم والمُخاطَبِ][176].

هَذا آخِرُ رسَالة مولانا عليّ القَوْشَجِي[177].

الحواشي والتعليقات:

1- ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع1/ 495. والبازي: جنس من الصُّقور.

2- ينظر: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: 97، والأعلام9/5.

3- ينظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية: 87.

4- ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين736/1، ومعجم المؤلفين227/7، والأعلام9/5.

5- ينظر: التعليقات السنية على الفوائد البهية: 87.

6- هو: محمود الرومي، المشهور بخواجه أفندي، قرأ عليه القوشجي العلوم الرياضية. ينظر: الشقائق: 97.

7- البدر الطالع495/1.

8- ينظر: المصدر السابق495/1 والشقائق: 98.

9- ينظر: البدر الطالع495/1، والشقائق: 98.

10- ينظر: البدر الطالع496/1، والفوائد البهية في تراجم الحنفية: 215.

11- ينظر: هدية العارفين736/1.

12- ينظر: المصدر السابق736/1.

13- ينظر: الأعلام9/5.

14- ينظر: عنقود الزواهر في الصرف: 49.

15- ينظر: المصدر السابق: 49.

16- وهي هذه الرسالة التي أحققها، وسيأتي الكلام عليها.

17- ينظر: هدية العارفين736/1، ومعجم المؤلفين227/7.

18- ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون862/1، والشقائق: 99.

19- ينظر: كشف الظنون1479/2، والشقائق: 99، والأعلام9/5.

20- ينظر: هدية العارفين736/1.

21- ينظر: المصدر السابق 736/1، وكشف الظنون1236/2، والشقائق: 98.

22- ينظر: كشف الظنون1236/2، والبدر الطالع495/1، والشقائق النعمانية: 98.

23- ينظر: كشف الظنون1676/2، ومعجم المؤلفين227/7،

24- ينظر: هدية العارفين736/1، وكشف الظنون889/1، والبدر الطالع495/1، ومعجم المؤلفين227/7.

25- ينظر: الشقائق: 100، وعنقود الزواهر: 56.

26- كشف الظنون889/1.

27- 889/1.

28- ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي: 318.

29- ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة: 374.

30- صاحب الإيضاح هو: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بالخطيب القزويني، قاض، من أدباء الفقهاء، أصله من قزوين، ومولده بالموصل، ولّي القضاء مرات كثيرة، من كتبه: تلخيص المفتاح، والإيضاح، وغيرهما، كان فهمًا ذكيًّا، فصيحًا مفوهًا، حلو العبارة، أديبًا بالعربية والتركية والفارسية، توفي سنة (739هـ). ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 156/1، والأعلام 192/6.

31- على المسند.

32- أي: تخصيص المسند إليه.

33- أي: الذي في أوله فعل، وفاعله ضمير المسند إليه (المبتدأ).

34- أي: على المسند إليه.

35- وإعرابه: (أنا) مبتدأ، و(قلت) خبره. والشاهد فيه: أن قدم المسند إليه؛ لأجل إفادة اختصاصه بانتفاء هذا القول عنه.

36- أي: انتفاء هذا القول مقصور عليَّ وثابتٌ لغيري.

37- أي: في هذا المثال.

38- أي: المسند إليه المذكور، وهو المتكلم في المثال.

39- أي: لغير المسند إليه.

40- أي: الفعل.

41- أي: عن المتكلم. والمعنى: أنه إذا نُفي عن المتكلم جميع الأقوال، يثبت لغيره جميعها، وإن نفي عنه بعض الأقوال يثبت لغيره بعضها.

42- بيان للوجه، فإذا كان النفي عامًّا، كقولك: «ما أنا رأيت أحدًا» كان الثبوت أيضًا عامًّا، وإن كان النفي خاصًّا، كقولك: «ما أنا قلت هذا» كان الثبوت أيضًا خاصًّا. ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: 385.

43- أي: المثال السابق.

44- ساقط من: ع.

45- ينظر القول في: التلخيص في علوم البلاغة: 21، والإيضاح في علوم البلاغة: 65-66، وشرح المختصر، سعد الدين التفتازاني: 95-96، والمطول: 255-256.

46- ساقط من: م.

47- هو: علي بن محمد بن علي، المعروف بالسيد الشريف الجرجاني، من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب أستراباد) له نحو خمسين مصنفًا، منها: التعريفات، وشرح مواقف الإيجي، وشرح السراجية في الفرائض، والكبرى والصغرى في المنطق، والحواشي على المطول للتفتازاني، وشرح التذكرة للطوسي، وشرح القسم الثالث من المفتاح، وحاشية على الكشاف، توفي سنة: (816هـ). ينظر: بغية الوعاة2/197، والأعلام5/7.

48- م: لا.

49- أي: النزاع بين المتكلم والمخاطب.

50- ساقط من: ع.

51- هو الخطيب القزويني في: الإيضاح: 66.

52- في حاشيته على المطول: 147.

53- ساقط من: م.

54- ساقط من: ع.

55- ساقط من: ع.

56- أي: الخطيب في: الإيضاح: 66.

57- ساقط من: م.

58- أي: المنفي في الثاني.

59- ساقط من: م.

60- ع: تقديم المسند إليه.

61- ع: لأن يكون.

62- ع: رأى كل واحد.

63- مثبتة من الإيضاح.

64- ع: لأن يكون.

65- ساقط من: م.

66- ينظر: دلائل الإعجاز: 126.

67- ينظر: مفتاح العلوم: 233.

68- ع: بعض.

69- ع: المنفي.

70- م: مناقض.

71- الإيضاح: 66. وهذا يدل أن المؤلف نقل رأي عبد القاهر والسكاكي من الإيضاح.

72- ينظر: الإيضاح: 66.

73- وهما عبد القاهر والسكاكي.

74- أي: إيلاء الضمير حرف النفي.

75- مثبت من: الإيضاح.

76- الاعتراض من التفتازاني على قول المصنف في الإيضاح، وهو القول السابق.

77- ساقط من: ع.

78- هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، يلقب بسعد الملة والدين، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها، شافعي، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، من كتبه: تهذيب المنطق، وشرح الشمسية، ومختصر المعاني، والمطول، والنعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ للزمخشري، والتلويح إلى كشف غوامض التنقيح، وشرح التصريف العزي، وحاشية على الكشاف، وغيرها، توفي في سمرقند سنة: (793هـ). ينظر: بغية الوعاة2/285، والأعلام7/219.

79- ساقط من: م.

80- أي: الفرق بين المنفيين واضح.

81- وهو كون المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس.

82- أي: من حيث نفيه؛ لأنه إذا دخل النفي على الإيجاب كان سلبًا جزئيًّا. ينظر: تقرير الشمس الأنبابي على شرح السعد لتلخيص المفتاح وحاشية التجريد في علم المعاني والبيان والبديع2/203.

83- م: واحد.

84- وهو كون المنفي هو الرؤية الواقعة على فرد من أفراد الناس.

85- أي: لفظ "أحد".

86- المطول: 256-257.

87- أي: التفتازاني في المطول: 258.

88- أي: العلامة قطب الدين الشيرازي في: مفتاح المفتاح: 102.

89- أي: كل إنسان موجود في الدنيا.

90- أي: في مقام تقديم المسند إليه المفيد للتخصيص.

91- أي: الذي صدر عنه الفعل على وجه العموم أو الخصوص.

92- لأن من حكم القصر أن يُرد النفي على الفعل المسلّم ثبوته.

93- أي: التقدير في مقام الحصر.

94- أي: التفتازاني في: المطول: 260-261.

95- أي: الخطيب القزويني، وهو الكلام الذي تقدم.

96- أي: وضعه بعد حرف النفي.

97- م: مقرر الضرب.

98- ع: لعمرك.

99- التفتازاني في: المطول: 261.

100- ع: بعض.

101- ساقط من: م.

102- الذي ضرب كل أحد إلا زيدًا.

103- أي: التفتازاني.

104- أي: عن العلامة الشيرازي.

105- م: ذلك.

106- ع: النفي قد يتوجه.

107- م: لرؤية.

108- م: إنسان كأنه قد.

109- ع: أحد.

110- ساقط من: ع.

111- ع: محذور.

112- الحاشية على المطول، السيد الشريف: 151.

113- من الوجهين.

114- ع: والثاني فيما أنا ضربت .

115- ساقط من: ع.

116- القول في: المصباح في شرح المفتاح، السيد الجرجاني: 265، وينظر: حاشية السيالكوتي على المطول: 401.

117- أي: السيد الشريف.

118- م: واحد.

119- م: فيلزم.

120- في: المصباح: 265.

121- ع: بحسب .

122- ع: مؤخر .

123- ساقط من: م .

124- م: وقد نفيت.

125- أي: قول التفتازاني المذكور سابقًا.

126- م: سبب.

127- م: أنك.

128- أي: قول التفتازاني المذكور سابقًا.

129- م: بقي.

130- ساقط من: ع .

131- ع: زيد.

132- ساقط من: ع.

133- م: اختلف .

134- في حاشية الشريف على المطول: والمنصوصية.

135- م: لا.

136- ع: فيحتاج.

137- م: واحد.

138- ساقط من: ع، م، والمثبت من حاشية الشريف على المطول.

139- انتهى كلام الشريف في حاشيته: 149-150.

140- م: واحد.

141- م: إلا.

142- ساقط من: ع.

143- ساقط من: ع .

144- ساقط من: م .

145- أي: قول السيد الشريف المذكور سابقًا.

146- ع: قولنا.

147- م: المخاطب.

148- ساقط من: ع.

149- ساقط من: ع.

150- أي: باعتبار مطابقته للماهية المعلومة صار معهودًا معلومًا.

151- ساقط من: م.

152- أي: بين المتكلم والمخاطب.

153- أي: المناقشة.

154- أي: في فاعل الفعل الثابت المتحقق المتفق عليه.

155- ساقط من: ع .

156- ساقط من: ع .

157- ساقط من: ع.

158- أي: قول السيد الشريف المذكور سابقًا.

159- ساقط من: م .

160- ساقط من: م.

161- ع: فيلغوا.

162- ع: يكون يكون.

163- ينظر: حاشية السيكالوتي: 401.

164- أي: قول التفتازاني المتقدم.

165- أي: عبد القاهر في دلائل الإعجاز: 125-126، والسكاكي في: مفتاح العلوم: 232-233، وينظر: المطول: 260.

166- م: وأعرض.

167- ينظر: 66.

168- ينظر: المطول: 261.

169- م: الإعراض.

170- زيادة يقتضيها السياق.

171- ساقط من: ع .

172- ساقط من: ع .

173- في النسختين: أحد.

174- ساقط من: م .

175- أي: اثنان من الوجوه.

176- ساقط من: ع.

177- في: ع: علّقَها العبدُ الفَقيرُ عبْد الله عَفَا اللهُ عنهُ، ولوالدِيْهِ. آمِين!

المصادر والمراجع:

1- أبو الحسنات اللكنوي، **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، عناية وتعليق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، مطبعة دار السعادة، مصر ، ط1، 1324هـ.

2- ـــــــــــــــــ، **التعليقات السنية على الفوائد البهية**، مطبعة السعادة، مصر، 1324هـ.

3- إسماعيل باشا البغدادي، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د،ت).

4- الإنباني، **تقرير الشمس الإنبابي على شرح السعد لتلخيص المفتاح وحاشية التجريد في علم المعاني والبيان والبديع**، مطبعة السعادة، مصر، 1331هـ.

5- الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 2007م.

6- ـــــــــــــــــ، **التلخيص في علوم البلاغة**، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

7- الدسوقي، **حاشية الدسوقي على مختصر المعاني**، مكتبة رشدية (د،ت).

8- الزركلي، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

9- سعد الدين التفتازاني، **المطول**، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013م.

10- ـــــــــــــــــ، **شرح المختصر**، تعليق: عبد المتعال الصعيدي، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر، القاهرة، 1356هـ.

11- السكاكي، **مفتاح العلوم**، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.

12- السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت (د،ت).

13- الشريف الجرجاني، **الحاشية على المطول**، تعليق: د. رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.

14- الشريف الجرجاني، **المصباح في شرح المفتاح**، تحقيق: يوكسل جليك، رسالة دكتوراه، جامعة مرمرة، تركيا، قسم اللغة العربية والبلاغة، 2009م.

15- الشوكاني، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، دار المعرفة، بيروت (د،ت).

16- طاشكبرى زاده، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975م.

17- عبد الحكيم السيالكوتي، **حاشية السيالكوتي على المطول**، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، ط1، 2012م.

18- علي القوشجي، **رسالة في الاستعارة**، تحقيق: موسى يلدز، مجلة العلوم الإنسانية، عمان، مجلد33، العدد 2، 2006م.

19- ــــــــــــــ، **عنقود الزواهر في الصرف**، تحقيق: د. أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 2001م.

20- عمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، (د،ت).

21- **فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي**، إستانبول، 1986م.

22- **فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة**، إعداد: د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سلطان وآخرين، طبع مكتبة الملك فهد، الرياض، 1997م.

23- قطب الدين الشيرازي، **مفتاح المفتاح**، مخطوطة محفوظة بمكتبة الشيخ عارف حكمت، رقم: 2805.

24- مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.